

تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠١٩

المساهمون الأفاضل،

بادئ ذي بدء، إن البنك الوطني العماني ممثلاً بمجلس إدارته يعبر عن مشاعر الأسى و التسليم بقضاء الله وقدره في وفاة القائد الملهم والأب المؤسس حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، رحمه الله و طيب ثراه، الذي وافته المنية ليترك في قلوبنا فراغاً كبيراً بعد أن وضع ورسخ أسساً قوية لهذا البلد المعطاء ساهمت في كل ما تحقق من إنجازات ونجاحات حتى الوقت الراهن. وستظل المسؤولية ملقاة على عاتقنا لنكمل مسيرة النهضة المباركة ونحقق آمال وطموحات السلطنة بكل اعتزاز وفخر وإخلاص. يجدر بالذكر أن البنك الوطني العماني، كان أول بنك يحصل على ترخيص للعمل من قبل المغفور له بإذن الله تعالى السلطان قابوس بن سعيد – طيب الله ثراه – وهو الأمر الذي نعتبره وساماً على صدورنا نعتز ونفتخر به ومسؤولية جليلة نتحملها بكل امتنان. لذا فإننا نحرص على تحقيق رؤية السلطنة الطموحة من خلال خدمة شعبها الوفي والمساهمة بدورٍ فاعلٍ في دفع عجلة النمو الاقتصادي سائرين تحت قيادة مولانا المفدى حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق حفظه الله و رعاه مسترشدين بهديه و متبعين توجيهاته ونحن نبداً عسراً جديداً من النجاحات والنمو والرخاء.

أصالة عن نفسي و بالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع، يسرني أن أعرض عليكم نتائج السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

آخر المستجدات الاقتصادية

شهد الأداء المالي العام بالسلطنة خلال عام ٢٠١٩م تحسناً ملحوظاً مع انخفاض مستوى العجز المالي خلال الـ ١٠ شهور الأولى مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٨م مدفوعاً بترشيد وإدارة النفقات والتركيز الحكومي المستمر على التنويع الاقتصادي. وقد حدث ذلك على الرغم من التحديات التي تواجه قطاع النفط وعدم التوازن بين العرض والطلب والتقلبات المتواصلة في أسعار النفط. وعلى الرغم من انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩م فإن معظم المحللين يتوقعون نمو الاقتصاد العماني بنسبة ٣ بالمائة في عام ٢٠٢٠م حيث توقع البنك الدولي أن يكون النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للسلطنة هو الأسرع بين دول مجلس التعاون الخليجي في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١م وذلك في ضوء زيادة إنتاج الغاز الطبيعي والثمار الإيجابية المستمرة للبرنامج الوطني لتعزيز التنويع الاقتصادي (تنفيذ).

وعلى الرغم من التحسن الواضح في العديد من القطاعات فإن هناك تفاؤل حذر في الكثير من القطاعات الاقتصادية مع دخولنا في العقد الجديد. وتهدف الموازنة العامة للسلطنة لعام ٢٠٢٠م إلى تخصيص أموال كافية للمشاريع التنموية الرئيسية مع زيادة العائدات من القطاعات غير النفطية. وتركز الموازنة على إكمال مشاريع البنية الأساسية التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي وتشجع مساهمة القطاع الخاص في

تطبيق وإدارة المشاريع. كما تواصل الحكومة وضع الإنفاق المجتمعي والخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والإسكان والرعاية المجتمعية في مقدمة أولوياتها حيث يمثل الإنفاق المجتمعي الجزء الأكبر من الميزانية مثل الأعوام الماضية.

من المتوقع أن الأحكام والتشريعات الجديدة التي أصدرتها الحكومة خلال عام ٢٠١٩م والتي تتضمن قانون الشركات التجارية الجديد، وقانون استثمار رأس المال الأجنبي، وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون التخصيص، وقانون الإفلاس ستسهم بشكل كبير في تطوير وتعزيز مشهد الاستثمار في عُمان.

أما القطاع المصرفي، فقد استمر بالعمل في ظل بيئة صعبة وذلك بسبب استمرار الضغط على السيولة الذي نتج عنه ارتفاع في تكاليف معدل فوائد التمويل و مشاكل في جودة الأصول ما أدى إلى إجبار البنك على تقييد أعمال الإقراض. وقد انعكس ذلك في تباطؤ نمو الائتمان بالسلطنة والذي سجل نسبة بلغت ٣,١ بالمائة خلال أول ١١ شهراً من العام بينما انخفضت الودائع بنسبة ٠,٣٣ بالمائة. وفي تقريرها الصادر في سبتمبر ٢٠١٩، أقيمت وكالة 'موديز' العالمية للتصنيف الائتماني على نظرتها المستقبلية السلبية للقطاع المصرفي العُماني بسبب تقييد السيولة وجودة الأصول.

الأداء التشغيلي

في ضوء ما ذكر أعلاه، حقق البنك أرباحاً صافية قدرها ٥١,٤ مليون ريال عُماني بالمقارنة مع ٥٠,٦ مليون ريال عُماني في نفس الفترة من العام المنصرم محققاً زيادة بنسبة ١,٦ %.

وقد عزز البنك من محفظته الخاصة بالقروض بشكل انتقائي للغاية على مدى عدد من الفترات المالية السابقة حيث انصب تركيزه على الأصول ذات الجودة العالية بينما تجنب التعرض لبعض القطاعات الحساسة بعينها. وخلال السنتين الماضيتين، قام البنك بصورة واعية بالحد من تعرضه لقطاع العقارات والقطاعات ذات الصلة. ومن أجل مجابهة الارتفاع الحاد في تكاليف التمويل، قام البنك بإعادة تسعير محفظة قروضه الحالية وقد ساعد ذلك في نمو الدخل من غير الفوائد بنسبة ١,٨ بالمائة على أساس سنوي. نتيجة لذلك، استقر هامش صافي الفوائد عند نسبة جيدة بلغت ٣,١ بالمائة.

واصل البنك تركيزه على تنويع مصادر دخله وذلك في ضوء التحديات التي تواجه نمو العوائد من غير الفوائد. وقد تم تطبيق عدد من المبادرات الاستراتيجية مثل تلك التي تمت في مجال المدفوعات والتحسينات في العروض التجارية مما سيساعد أيضاً في تنويع قاعدة العائدات في عام ٢٠٢٠ بشكل أكبر.

كما ارتفعت مصروفات التشغيل بنسبة ٣,١ بالمائة على أساس سنوي ويرجع ذلك إلى الزيادة الإلزامية في علاوات الموظفين وبعض التكاليف المحددة التي يتم تكبدها لمرة واحدة. يتمتع البنك بوحدة من أسس التكلفة الأقل نمواً وسيواصل إدارة تكاليفه بحرص مع الاستثمار في التقنيات المعتمدة والمبادرات التي تُدر العائدات.

كنتيجة لذلك، فإن أرباح التشغيل انخفضت بنسبة ٣,٨ بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

ارتفعت تكلفة انخفاض القيمة بنسبة ٤,٧ بالمائة مقارنة بالعام ٢٠١٨م على الرغم من تحسن جودة الأصول ويعزى ذلك في الأساس إلى انخفاض الديون المستردة بالمقارنة مع العام الماضي. بالإضافة إلى ذلك، وكان عكاس لضغط السوق على جودة الأصول، زادت مخصصات المرحلة الثالثة في أعمالنا بالسلطنة مقارنة بالعام الماضي وقد تمت موازنتها بتخفيض مخصصات المرحلتين الأولى والثانية. وقد سجلت تكلفة الانتماء ٢٢ نقطة أساس لمتوسط الأصول وهي نسبة جيدة بالنسبة للسوق. كما ارتفع صافي تكلفة الانتماء في القطاع المصرفي خلال عام ٢٠١٩ بنسبة تجاوزت الـ ٤٠ بالمائة على أساس سنوي.

وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، سجلت قيمة صافي القروض والسلفيات للعملاء ٢,٨ مليار ريال عماني مما يشير إلى انخفاض هامشي، بينما سجلت ودائع العملاء ٢,٥٣ مليار ريال عماني بزيادة بنسبة ٣,٢ بالمائة عن العام الماضي. وعلى صعيد الودائع المختلطة، فقد واصل البنك الاحتفاظ بنسبة صحية بلغت ٥٨ بالمائة من الودائع منخفضة التكلفة. وكما ذكرنا في السابق، حقق البنك بعض المبادرات الاستراتيجية الرئيسية مثل مبادرة الدفع الرقمي والتحسينات في الخدمات المصرفية للمعاملات بهدف زيادة الودائع منخفضة التكلفة مع توقعات بتحسين الخليط خلال العام الجاري.

وسيوصي مجلس الإدارة بزيادة بسيطة في الأرباح الموزعة والتي ستكون حسب الكم المطلق أعلى بنسبة ٥ بالمائة مقارنة بالعام الماضي. ويقترب هذا المستوى من توزيعات الأرباح من عائد ربحي يقدر بحوالي ١٠ بالمائة وهو ما يعتبر أحد المحفزات الرئيسية التي تضيف قيمة للمساهمين. يخضع اعتماد الأرباح الموزعة لموافقة الجمعية العمومية السنوية القادمة وإلى موافقة السلطات التنظيمية للقطاع.

أما نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام ٢٠١٩، فقد استقرت عند ١٦,٨ بالمائة بعد الأرباح الموزعة المقترحة متجاوزة المتطلبات التنظيمية التي تبلغ نسبتها ١٣,٥ بالمائة.

أبرز الإنجازات

طالما شكل التجديد أحد المواضيع الرئيسية بالنسبة لنا خلال العام الماضي خاصة مع التطورات الرقمية المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي العالمي. ومن خلال قيادة مسيرة التطور هذه بدلاً من مجرد مواكبتها، رسّخ البنك الوطني العماني مكانته المرموقة في طليعة رواد التجديد بالقطاع المصرفي. وقد ظهر ذلك جلياً من خلال نتائجنا المميزة والتقدير الكبير الذي حظينا به سواء من عملائنا أو من خلال الجوائز والتكريمات الدولية المتعددة التي فزنا بها في مجالي الابتكار والريادة الرقمية.

فعلى سبيل المثال، وصل البنك إلى الدور النهائي لمنافسات جوائز "جارتنر أي للابتكار بأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا"، كما تم تصنيفه أيضاً على أنه "أفضل مركز ابتكار" ضمن جوائز ذا آسيان بانكر. فاز البنك أيضاً بجائزة "أفضل تطبيق مصرفي عبر الهاتف النقال في عُمان لعام ٢٠١٩" من مجلة الأعمال الدولية ومن التمويل الدولي. وتعد هذه الجوائز ترجمة حقيقية لتفاني موظفينا وجهودهم الدؤوبة لتحقيق التميز والابتكار ليس للبنك فقط، بل للسلطنة أيضاً بشكل عام. ويواصل فريق عملنا التزامه بتزويد عملائنا بأفضل الحلول المصرفية المريحة والعصرية والتي تلبي متطلباتهم.

حلول عصرية

قمنا بتعزيز مبادراتنا المستندة إلى الابتكار في عام ٢٠١٩م حيث قمنا بإطلاق عددٍ من المنتجات والمبادرات التي أكدت جميعها مكانتنا كرواد في المجال الرقمي في القطاع المصرفي.

ويسعى البنك الوطني العُماني باستمرار إلى تحقيق التحول الرقمي من أجل تمكين عملائه من الاستفادة من الحلول الرقمية المختلفة على بطاقتهم مسبقة الدفع حيث قام مؤخراً بإطلاق المحفظة الإلكترونية Pay+ بالتعاون مع Ooredoo كما قمنا أيضاً بتحديث محفظتنا الإلكترونية وتزويدها بمزايا مناسبة تجعل عمليات الدفع الإلكتروني أكثر سهولةً ويسراً. وتماشياً مع استراتيجية الدفع الخاصة بنا، أطلق البنك حل رمز الاستجابة السريعة (QR) للمحفظة الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، تواصل بطاقات بديل مسبقة الدفع تقدمها بخطى ثابتة حيث حصدت مؤخراً ثلاث جوائز خلال حفل توزيع "جوائز ريادة البطاقات الذكية ووسائل الدفع بالشرق الأوسط".

شهد قسم إدارة الثروات والخدمات المصرفية المميزة بالبنك نمواً ملحوظاً ونظير ذلك حصد البنك جائزة 'أفضل خدمة إدارة ثروات في السلطنة' (شريحة الثروات) وذلك خلال حفل توزيع جوائز 'ذا آسيان بانكر'. وقد جاءت خطة الاستثمار المنظم (SIP) من البنك كأداة رائعة لمساعدة العملاء على الادخار وتكوين ثروات للمستقبل. ويعد ذلك جزءاً لا يتجزأ من التزام البنك بتعزيز قيمة المدخرات من خلال قيامه بدوره الاستشاري كخبير وهو أمر يواصل البنك تطويره وتحديثه باستمرار.

ويواصل البنك استثماراته على صعيد تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي حيث قام مؤخراً خلال العام ٢٠١٩ بكشف النقاب عن أول روبوت مصرفي من نوعه ليُظهر جلياً التزامه الدائم برفد عملائه بتجربة مصرفية عصرية ومبتكرة.

أما نافذة 'مزن' للصيرفة الإسلامية فقد شهد أداؤها نمواً كبيراً حيث استطاعت توسيع محفظة أعمالها واستقطاب عملاء جدد من مختلف الفئات نظير اهتمامها بإطلاق الكثير من المنتجات والخدمات الجديدة.

دورٌ رائد في تحقيق النجاح المستدام للسلطنة

لا يقتصر تركيز البنك الوطني العُماني على تحقيق أهدافه المتعلقة بأعماله فحسب بل يتسع ليشمل التزاماً دائماً بإضافة قيمة للمجتمعات المحلية في أرجاء السلطنة. ولعل أبرز مثال على ذلك هو استثمار البنك لما يقارب ٣٢٥,٠٠٠ ريال عماني في عددٍ من مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي صنعت الفارق لدى أفراد المجتمع وساهمت في دعم رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى ذلك، كان لهذه الاستثمارات دور مهم في تعزيز قطاعي السياحة والرياضة في عُمان، وتمويل مشاريع وطنية مهمة وتشجيع وإلهام المرأة لتحقيق أهدافها وطموحاتها الشخصية، فضلاً عن إلهام الشباب العُماني الطموح للابتكار وتحقيق التقدم على الصعيدين الشخصي والمهني.

ويحافظ البنك الوطني العُماني على التزامه بدعم المبادرات الحكومية المختلفة، خاصة تلك الهادفة إلى تعزيز أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فقد دعم البنك الكثير من المبادرات والمؤتمرات

والبرامج خلال العام ٢٠١٩م بهدف تحسين المناخ الاستثماري بالسلطنة وتعزيز نموها الاقتصادي وإيجاد منصة لتبادل ومشاركة المعارف والخبرات وأفضل الممارسات. وخلال العام ٢٠١٩، أكمل أكثر من ٢٠٠ طالب من مختلف الكليات والجامعات بالسلطنة برامج للتدريب الوظيفي في مختلف إدارات البنك. ومن خلال احتضان وتنشئة الجيل الجديد من الموظفين عبر هذه المبادرات وبرامج التدريب الوظيفي، يتطلع البنك إلى إلهام شباب المستقبل وتزويدهم بأفضل الأدوات العملية التي تمكّنهم من أن يخطو خطواتهم الأولى في مسيرتهم المهنية.

شكر وتقدير

بالأصالة عن نفسي و بالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة البنك، أنتهز هذه المناسبة لرفع أسمى آيات الولاء و الوفاء إلى المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق بن تيمور المعظم – حفظه الله ورعاه – مستنيرين بحكمته و نظراته المستقبلية التي ستقود السلطنة نحو عصر جديد من النمو والازدهار كذلك أتوجه بفائق التقدير و الاحترام إلى حكومة جلالته الرشيدة التي تعمل بجد في سبيل رفعة الوطن و رفاه أبنائه.

و يسعدني في الختام أن أقدم بجزيل الشكر والتقدير لعملائنا ومساهميننا الكرام على دعمهم المستمر لنا. كما أشكر فريق الإدارة العليا بالبنك وجميع الموظفين على التزامهم وتفانيهم التام في العمل وأتطلع إلى قيامهم بمواصلة العمل بإخلاص وبصورة جماعية لبناء مستقبل أفضل للبنك. كما أود أن أعبر عن تقدير مجلس الإدارة للجهات التنظيمية والبنك المركزي العماني، والبنك المركزي بالإمارات العربية المتحدة، والهيئة العامة لسوق المال على دعمهم وتوجيهاتهم المثمرة والمستمرة. وقبل كل شيء،

و الله ولي التوفيق،

روان بنت أحمد آل سعيد
رئيس مجلس الإدارة